مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السابع / الجزء(2) - جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

إستراتيجية الأتراك العثمانيين اتجاه القوة الناشئة ببجاية (المقرانيين)

La stratégie des Turques Ottomanes vis-à-vis de la force émergente de Béjaia (Les Mokranides)

أ. نبيل بومولة، جامعة المسيلة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(2016/11/06)،تاريخ القبول:(2017/05/02)

ملخص :

يتطرق هذا المقال التاريخي إلى سياسة الأتراك العثمانيين اتجاه احدى العائلات الأرستقراطية التي ظهرت على الساحة السياسية مع احتلال الإسبان لمدن الساحل الجزائري ألا وهي أسرة المقرانيين أو كما تعرف بـ "قبيلة بني عباس، وهو الاسم الذي عرفت به العائلة مع بداية القرن 10هـ/ 16م.وقد بدأنا هذه الدراسة باستعراض نوعين من المجموعات السكانية، أولها القبائل الخارجة عن السلطة المركزية أي "قبائل الرعية"، والثانية القبائل المتحالفة مع السلطة أي "قبائل المخزن"، ثم استعرضنا مختلف السياسات التي انتهجتها السلطة المركزية لإخضاع "إمارة المقراني"، من الاستعانة بالقوى الدينية أو المرابطين وشيوخ الزوايا، إلى تشجيع الفتن وإذكاء الصراع بين القبائل، وتدعيم المشيخات ومناصرة الأعراش القوية، وكذا فتح باب التعامل الاقتصادي والعسكري مع الإمارة، والتحكم في الأسواق الموسمية والأسبوعية، أو العمل على تنصيب الأبراج والحاميات العسكرية، إلى جانب محاولة استمالة القبائل المحلية وتحويلها إلى قبائل مخزنية من خلال إتباع إتباع سياسة المصاهرة أو استعمال القوة لإخضاع المقرانيين.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية،الأتراك العثمانيين، بجاية (المقرانيين).

le résumé:

Le texte proposé dans cet article qui relève de l'histoire de la de région de Béjaia essaie de mettre la lumière sur l'un des événements majeurs qui ont marqué l'histoire riche de cette ville a l'époque des ottomanes. Il met la lumière par le biais d'une approche classique en histoire qui est la chronologie des événements ainsi que les conséquences qui en découlent à chaque date charnière notamment ceux qui se sont produits durant le XVI^{ème} siècle.L'article analyse de façon exhaustive et retrace une chronologie fidèle de la stratégie des Turques ottomanes durant le 15ème siècle pour contrer une force émergente et motrice dans la région de Bejaia sous l'égide des Mokranides dont l'histoire de cette région a beaucoup retenu. Le fil conducteur de cet article réside en outre dans l'analyse de deux points essentiels, qui sont notamment les populations soumises au pouvoir central et qui sont concentrées essentiellement dans les babors, les monts de Djurdjura et la vallée de la Soummam. Le deuxième point est lié aux tribus automnes complètement détachées du pouvoir central dont le noyau est constitué de familles vivant dans les mêmes localisations géographiques précédentes qui ont refusa de ce soumettre au pouvoir turque qu'elle a combattu au départ.

Mots clés: La stratégie, les Turques Ottomanes , Béjaia (Les Mokranides).

مقدمة:

منذ أن وطأت أقدام الأتراك العثمانيين أرض الجزائر، بدأوا ينظرون إلى منطقة القبائل عامة نظرة خاصة، لا من أجل ثرواتها، فهي منطقة جبلية فقيرة، إنما لموقعها الإستراتيجي الذي يتوسط الطريق بين بايلك الشرق ودار السلطان، فاهتموا بها وعملوا على استمالة القوى السياسية والدينية المؤثرة فيها نحوهم، فتحالف "خير الدين بربروس" في بداية الأمر مع إحدى العائلات النافذة في منطقة القبائل الغربية والمتمثلة في الأسرة القاضوية (فرج، 2002، ص.34). كما تحالفوا مع أسرة أخرى في القبائل الشرقية وهي أسرة "آل عباس" (Gaid, 2002, p.51). ولقد قدمت هاتان الأسرتان دعما كبيرا للإخوة "بربروس" في حصارهم لمدينة بجاية ضد الإسبان (أيت سوكي، 2008، ص.45). كما قدموا لهم دعما آخر في توسعهم نحو الجنوب تقرت وورقلة، بل حتى في محاولات فتح تلمسان(بوعزيز، 1975، ص.46).غير أن هذا التحالف لم يدم طويلا، بل سرعان ما ظهرت الخلافات بين الطرفين، وهي الخلافات التي أدت إلى نشوب مجموعة من المعارك، سواء مع "آث القاضي" بالقبائل الغربية والتي أسفرت عن مقتل سلطان إمارة كوكو "أحمد بن القاضي" عام 933هـ / 1527م (Gaid, 2002, p.51)، أو مع أمير بني عباس الذي وقف في وجه التوسع العثماني ناحية القبائل الشرقية

(Boulifa, S.D, pp.152-153)، وهذا ما جعل التوسع العثماني يتوقف لمدة قصيرة من الوقت.

وفي عهد "حسن بن خير الدين" (951هـ/1544م-958هـ/1551م) (ابن خروف، 2006، ص.34)، أولى الأتراك من جديد اهتماما خاصا بالمنطقة. وكان التقسيم الإداري قد تم في عهده (Gaid, 2002, p.51)، وقسمت المنطقة فيما بين بايلك الشرق ودار السلطان. وبدأت السلطة المركزية تعمل على إخضاع منطقة القبائل بشتى الوسائل، وفي مقدمتها إنشاء الأبراج العسكرية في المناطق السهلية، مما يوحي وكأن السلطة المركزية كانت تهدف في سياستها التوسعية إلى السيطرة على الأراضي الخصبة التي تعد المورد الرئيسي لمعيشة السكان (أيت سوكي، 2008، ص.101)، خاصة إذا علمنا بأن موقع هذه الأبراج يسمح لها بمراقبة تحركات السكان في المنطقة،حيث تقام الأسواق الأسبوعية، وهذا ما يساعد على استخلاص الضرائب من الذين يمتنعون عن دفعها، ولو أن هذه الضرائب رمزية، لكنها تعتبر في نظر السلطة المركزية رمزا للتبعية.

وقد ترتب عن هذا التوسع العثماني في هذه المنطقة خاصة السهلية منها انسحاب مجموعة كبيرة من السكان إلى المناطق الجبلية فارين من الضرائب التي تفرض عليها، هذا ما جعل السكان في المنطقة ينقسمون إلى قسمين:

1. السكان الخاضعون للسلطة المركزية: وهم الذين استقروا في المناطق السهلية القريبة من الأسواق الأسبوعية، وتتعامل مع السلطة عن طريق شيوخها ومرابطيها الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف،(*) يتوارثون حكمها معتمدين على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية أو أصالة نسبهم، وقد غلب على هذه العائلات التي تولت حكم المجموعات القبلية المتحالفة الطابع الحربي بمناطق جرجرة والبابور والصومام، (سعيدوني والبوعبدلي،1984، ص ص.108-109). واعتمدت في فرض زعامتها على أصولها العريقة (الأشراف) أو امتثالها رأي الجماعة (الخروبة).

وقد كانت السلطة المركزية هي التي تحدد سلطة شيوخها، بوضعهم تحت نفوذ حاكم عثماني، تدفع المساهمات والضرائب بصفة مستمرة وتتحمل كل ما يفرض عليها، وكان في استطاعة هذه القبائل المغلوبة على أمرها أن تتحالف وتنقلب على النظام التركي، غير أن هذا الافتراض لم يتحقق بسبب وجود عقلية التنافس التي تعرف "بالصف"،(*) والتي تؤدي إلى تحالفات تجمع قبائل أو أجزاء قبائل، توحد بين هذه الصفوف مصالح متباعدة. وكانت نتائجها دعم توازن سياسي لصالح الأتراك الذين شعوا سياسة الصفوف - كما سنراه لاحقا - وحافظوا عليها، وأوجدوا عداوة بين صف وآخر مفضلين في ذلك صفا على آخر، مما خلق تنافسا دائما أبعد سكان هذه المناطق عن محاولة اتحاد (الزبيري، 1984، ص.24)، نفسر هذه السياسة بعدم وجود اندماج بين مختلف القبائل والأعراش، وعدم تحقيق وحدة بين مختلف الفصائل. وهكذا يعد الصف قوة عسكرية واجتماعية تقف ضد أي اعتداء على الأطراف المشاركة في الصف (القشاعي، 1990، ص.251).

2. القبائل المستقلة الممتنعة عن السلطة: وتتألف في أغلبها من القبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية الحصينة كالبابور وجرجرة والبيبان، والتي رفضت الرضوخ لحكم التركي وحاربته منذ البداية. فكان لحصانة هذه المناطق من العوامل التي ساعدتها على عدم الرضوخ للسلطة المركزية التي حاولت شن حملات عسكرية دائمة ضدها، إما لإخضاعها أو على الأقل لإرغامها على دفع الضرائب رمز التبعية (أيت سوكي، 2008، ص.46)، وكان هؤلاء تابعين لسلطة "أمير كوكو" بالقبائل الغربية أو لسلطة "أمير بني عباس" بالقبائل الشرقية المقابلة.

(*) القوانين العرفية أو العرف: يعرفها أصحاب القانون بـ «اعتياد الناس على سلوك معين في ناحية من نواحي حياتهم الاجتماعية، بحيث تنشأ من قاعدة يسود الاعتقاد بأنها ملزمة».

(*) مازالت آثار هذه الصفوف موجودة إلى يومنا، خاصة في المناطق الجبلية، ففي منطقة صدوق مثلا مازالت بتسمية (صدوق أوفلا) ما تعني صدوق الفوقانية و(صدوق وادى) التي تعني صدوق التحتانية، ما يوحي أن عقلية الصفوف مازالت راسخة في بعض مناطق القبائل، وحول الصراع والعلاقات بين هذه الصفوف.

ونظرا لابتعاد هذه المجموعات السكانية عن نفوذ السلطة المركزية، وعدم اعترافها بسلطتهم، فإن حكومة السلطة المركزية حاولت أن تحد من استقلالها وترغمها على مهادنة السلطة الحاكمة، (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص ص.109-110). وذلك بإتباع عدة طرق منها:

أولا: الاستعانة بالقوى الدينية (المرابطين وشيوخ الزوايا)

منذ استقرار العثمانيين بالجزائر، اعتمدوا على المرابطين وشيوخ الزوايا كواسطة بينهم وبين الأهالي نظرا لما يتمتعون به من نفوذ قوي وكلمة مسموعة في المناطق الجبلية (سعيدوني، 1985، ص.272)، حتى أصبحت هذه الوسيلة ميزة ميزت سياستهم بالجزائر طيلة تاريخ الأيالة (Feraud, 1872, p.201)، حيث عرفوا منذ البداية الدور الذي يلعبه المرابط ومدى ارتباط السكان بهم، وقد أشار إلى ذلك "حمدان خوجة" أثناء زيارته للمنطقة في قوله:

« *وعلى الرغم من عدم وجود قانون يسوون به خلافاتهم، ويكبحون به جماحهم، وعلى الرغم من أنهم لا يقبلون الخضوع لأي سلطان، فإن طاعتهم للمرابط طاعة لا يمكن تفسيرها* ». (خوجة، 2005، ص.18).

هذا ما جعل السلطات العثمانية تتقرب منهم وتنال ودهم، وفرضوا على أنفسهم احترامهم (خوجة، 2005، ص ص.72-73)، وذلك من أجل استمالة هذه القوى، والتي أصبحت سندا قويا ووسيلة مهمة للمرور عبر الطرق السلطانية باتجاه البيالك، حيث تشير بعض المصادر التاريخية إلى ذلك بالقول:

« *أن الدولة العثمانية لا تستطيع المرور بجبال البيبان وجرجرة دون أخذ ضمانات وحماية المرابطين المؤثرين في المنطقة أمثال الشيخ مولود في بني يحي وشيوخ شلاطة في إيلولة*» (Feraud, 1869, p.36).

ولم يتمكن العثمانيون من استغلال المنطقة ودخولها إلا بموافقة هؤلاء المرابطين، كما استعملوا المرابطين وشيوخ الزوايا عند ثورة السكان ضد الحكم والأوضاع، ومثال ذلك ما فعلوه مع المرابط "سيدي محمد أمقران"،[*] الذي كان له تأثير كبير في منطقة بجاية، والنواحي الشرقية إلى غاية جيجل (Feraud, 1869, pp.281-282). كل هذا مقابل منح هؤلاء الشيوخ والمرابطين امتيازات هامة مثل بناء المساجد ومنحهم الهبات والأراضي الزراعية لزواياهم (شويتام، 2006، ص.187)، وإسقاط المطالب المخزنية ومنح الإقطاعات، وإصدار الفرامانات (سعيدوني، 1985، ص.272)، وتقديم الهدايا، وبالخصوص

[*] نشر فيرو في المجلة الإفريقية عدد 71/70 النص الخاص بتعيين المرابط سيدي محمد أمقران ضمن بحث طويل تحت عنوان: استثمار غابات الكراستة بالقبائل الشرقية في العهد العثماني.

لمرابطي المناطق الجبلية (القشاعي، 1990، ص.70)، وكانت هذه الظاهرة أكثر انتشارا في وادي الساحل الشرقي (الصومام) التي يظهر فيها تأثير القوى الدينية بشكل واسع(Robin, 1873, p.205) .

غير أن هذه العلاقة الحسنة بين السلطة المركزية والمرابطين، ما لبثت أن تغيرت مع بداية القرن 18 م، حيث اشتد نفوذ الأتراك داخل المناطق الجبلية التي كان سكانها خاضعين للعائلات الإقطاعية المحلية، وهذا ما يفسر تقهقر العلاقات بين الحكم التركي والأسر ذات النفوذ التي سوف تقوم بإشعال ثورات وتمردات (القشاعي، 1990، ص.71) طيلة بقية الحكم العثماني بالجزائر.

ثانيا: تشجيع الفتن وإذكاء الصراع بين القبائل

لقد اعتمدت السلطة المركزية على سياسة (فرق تسود) التي استطاع العثمانيون بواسطتها القضاء على كل محاولة ترمي إلى اتحاد القبائل فيما بينها، حيث أدرك الأتراك أن أي محاولة للإتحاد بين هذه القبائل تشكل تهديدا مباشرا لأمنها وسلامتها وضمان سيطرتها، وقد عملت السلطة على تشجيع وخلق الفتن بين مختلف الأعراش والقبائل حتى تعرقل المحاولات التي تعارض نواياها، ولكي تخمد كل الثورات التي يحتمل أن تقوم، حتى أن السلطة المتمثلة في البايلك اعترفت بهذه السياسة، حيث صرح "الحاج أحمد باي" بالقول التالي:

« *إن الحرب هي عادة الأعراب، وإن الذي يريد حكمهم يتحتم عليه إبقائها بينهم، والتحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس، أما أوضاع السلم فإنها تقرب بين العرب وتوحدهم حول غرض واحد، وهذه حالة لا ينبغي الوصول إليها من كان يريد السيطرة عليهم، إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال مثل الإخوة و يجدون أنفسهم منظمين للقيام بالثورة، وعلى العكس، فإذا وجدت الحرب أو العداوات بينهم فإن من يريد حكمهم يكون دائما متأكدا من إيجاد الأنصار*» (Bey,1949, p88).

وما من شك أن الحروب بين القبائل والأعراش تساهم في تخريب البلاد وتعطيل النمو الاقتصادي في جميع الميادين، وقد كانت السلطة المركزية تدرك ذلك تماما الإدراك، ولكنها كانت كذلك في حاجة إلى تلك المنافسات بين الأعراش وذلك التطاحن المستمر، فصاروا يؤيدون القوى تارة، ويقفون إلى جانب المغلوب أحيانا، فلا تنطفأ النيران، ولا يهتم أحد بما يقوم به الباي أو أعوانه من مظالم (الزبيري، 1984، ص.24).

وأحسن دليل على ذلك تشجيع الباي "محمد بن أحمد القلي"(*) لأسرة "بن قانة" في نزاعها مع أسرة "بن جلاب"، وذلك لوضع حاجز أمام وحدة وقوة هاتين الأسرتين الكبيرتين (القشاعي، 1990، ص.69).

ثالثا: تدعيم المشيخات ومناصرة الأعراش القوية

دعمت السلطة المركزية المشيخات والأعراش التي أصبحت الطابع المميز لأرياف منطقة القبائل عامة، بعد أن هيمن عليها منذ عهد قديم الحكم التركي (سعيدوني، 1985، ص.271)، حيث تعامل البايلك مع أكبر العائلات والقبائل، وتحصلوا بواسطتها على تحقيق مطامحهم ومصالحهم الخاصة، الأمر الذي جعل بعض الأسر المؤثرة تبرم علاقات مع السلطة المركزية وتتحالف معها بناء على مصالح مشتركة، بينما القبائل والأعراش المغلوبة على أمرها، والفقيرة في أغلب الأحيان لم يتورع الحكام على اضطهادها.

وهذه السياسة عملت على عدم اندماج الأتراك العثمانيين في المجتمع الجزائري، وجعل فئات الشعب تبتعد عنهم وتعتبرهم في مرتبة الأجانب، وتحقد عليهم لما فرضوه عليها من ضرائب (الزبيري، 1984، ص.24)، حيث انفصلت السلطات التركية عن المجتمع الريفي خاصة، ووضعت حاجزا بينهما، تمثل في مجموعة الوسطاء من عائلات ذات نفوذ بين القبائل (الشيوخ)، تتعامل مع السلطة لصالحها الخاص، ولوجود مصالح مشتركة بينهما(القشاعي، 1990، ص.73) وبواسطة هذه السياسة، خلق الأتراك أحلافا محلية (سعيدوني، 1985، ص.271)، متمثلة في العائلات الإقطاعية الكبرى، وضمنوا تمرد الفئات الفقيرة المهمشة، وبواسطتها أيضا وطدت السلطة المركزية نفوذها على المناطق التي لم تخضع لهم، وحصلوا على خيرات المناطق البعيدة من مركز البايلك، وأخضعوا القبائل المستعصية لحكمهم والتي رفضت دفع الضرائب، محققة في ذلك هدفين أساسيين هما:

1. خلق قيادات محلية تضم عددا من القبائل التابعة للقيادة وعلى رأسها قياد وشيوخ يتوسطون بين القبائل الخاضعة لاستخلاص الضرائب، وتنفيذ أوامر السلطة، ولخماد الثورات التي يحتمل أن تقوم ضد سياسة الحكومة.
2. احتكار الحكام للسلطة العسكرية والسياسية والإدارية مع منع الأهالي من المشاركة في تسيير أمور البايلك (القشاعي، 1990، ص.74)، وقد تمتع المسؤولون العرب والقبائل بنصيب من السلطة الاسمية والجزئية في إطار السلطة المركزية.

(*) أحمد القلي (1756 – 1771) من جنود الإنكشارية، كان موزعا للبريد، حكم مدينة القل ولهذا سمي بالقلي، شارك في حملة ضد تونس أيام حكم الباي حسن، تزوج بإحدى بنات المقرانيين، وهو جد الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة، خصص جهده لإدارة البايلك، شجع الزراعة وامتاز عصره بالرخاء.

رابعا: فتح باب التعامل الاقتصادي والعسكري مع الإمارة

لم يهمل الأتراك العثمانيون الجانب الاقتصادي والعسكري، فباعتبار الإمارة كانت غنية بالثروات الطبيعية خاصة الثروة الخشبية التي كان العثمانيون بأمس الحاجة إليها (القشاعي، 1990، ص.18) لبناء المراكب والسفن لتدعيم الأسطول الجزائري (بوعزيز، 2002، ص.31)، فقد وجد العثمانيون صعوبة في إخضاع القبائل المتمردة، والتعامل معها بسبب بأسها ومقاومتها الشديدة، لكنهم استطاعوا حل مشكلة الاستفادة واستغلال أخشاب تلك الغابات التي تزخر بها الإمارة (Feraud, 1869, pp.281-282)، والتي أطلقوا عليها اسم "الكراستة Karasta" (Feraud, 1869, p.283) فعقدوا مع المقرانيين علاقات تجارية (بوعزيز، 2007، ص.160)، واستعانوا بالمرابطين. وقد اشتهرت عائلة المقرانيين بهذه التجارة (القشاعي، 1990، ص.18)، ونذكر منهم شيح المقرانيين "سيدي محمد أمقران" الذي كان يمارس تأثيره على المناطق الغنية بالغابات (Feraud, 1869, p.201). كما التزمت هذه العائلة بذلك طوال العهد العثماني، وتوارثتها أجيالها إيمانا منها أن حماية الأسطول للسواحل والموانئ الجزائرية من الحملات الصليبية الأروبية يوفر لها الأمن أيضا (بوعزيز،2002، ص.31).

وإلى جانب العلاقات الاقتصادية، ربط الأتراك العثمانيون مع زعماء الإمارة علاقات عسكرية، وقام "حسن بن خير الدين" بإنشاء فرقة عسكرية من الزواوة (ألتر، 1989، ص.211)، مدعما بذلك الجيش الانكشاري.(*) وكانت هذه الفرقة تخضع لنفس الترتيبات الانكشارية من حيث التنظيم وكان يرأسها آغا خاص بها وهو القائد الأعلى عليها، كما كانت هذه الفرقة تزود القوات المسلحة لمدينة الجزائر في بعض الأحيان بثلث قواته وأحيانا أكثر وكان يعتمد عليهم في تحصيل الضرائب داخل البلاد، خاصة أنهم كانوا

(*) الإنكشارية، هي كلمة محرفة عن أصلها التركي (يني تشارى) وتكتب بالتركية (إيكيجاري) ومعناها الجيش الجديد الذي كان من تأسيس علاء الدين ابن السلطان العثماني الأول عام 726هـ/1336م، وباركه يومئذ شيخ الطريقة البكتاشية الحاج بكتاش، وهو جيش مؤلف شتى الشعوب والقوميات خاصة الأسرى أبناء النصارى على اختلاف أجناسهم ومللهم. فكانت الحكومة التركية تبث فيهم الإسلام والولاء والتعلق بالدولة العثمانية مع قطع جميع الصلات التي تربطهم بأوطانهم و أديانهم وماضيهم، فكانوا ينشؤن نشأة إسلامية عثمانية محضة. ولقد أخذ العثمانيون هذه الفكرة عن تقليد حيث قلدوا بذلك الغزاة البيزنطيين الذين كانوا يأسرون من المسلمين ثم ينصرونهم ويدفعون بهم على مقاتلة المسلمين في عقر دارهم، مثلما فعله البطريق (ميشال بورتشريس) حيث استولى على أنطاكية عام 358هـ/969 م، واستمر هذا النظام معمولا به إلى أن فسد هذا الجيش وظهر فيه الجور وعتى في الأرض عتوا كبيرا، ما دفع السلطان محمود الثاني في عام 1241هـ/1826م إلى حل وإلغاء الجيش الانكشاري.

أكثر إخلاصا للعثمانيين من غيرهم.(**) ونعتقد أن هذه الفرقة تضم أعضاء من "كوكو" و"بني عباس" أنشأت لاستمالة القبائل بصفة عامة والمقرانيين بصفة خاصة بعد أن منحوهم نفس الامتيازات التي كانت للإنكشارية.

خامسا: العمل على تنصيب الأبراج والحاميات العسكرية

إن المتتبع لتوزيع الحاميات العسكرية والأبراج في المنطقة يستنتج بأن هذه الظاهرة كان هدفها ضمان إخضاع المناطق الجبلية ومراقبتها عن طريق سلسلة من الحصون العسكرية المحيطة بالكتلة الجبلية الحصينة حول جبال البابور والبيبان التي تسكنها قبائل اعتادت على الثورة (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.109)، نذكر منها الحصنين اللذين بناهما "حسن بن خير الدين"، الأول حصن البرج والمعروف حاليا ببرج بوعريريج، والثاني في زمورة عام 965هـ/1569م (وشن، 2005، ص.85)، وبرج حمزة، وزمورة، وبجاية (أيت سوكي، 2008، ص.101)، إضافة إلى برج المسيلة (ابن العنتري، د.ت، ص.29).

وكان "حسن بن خير الدين" يهدف من وراء هذه التحصينات إلى:

- الحيلولة دون قيام حركات تمردية لسكان المنطقة.
- حصر عبد العزيز في قلعته مما يحول بينه وبين الاتصال بالمناطق السهلية التي أقامت بها قبائل مخزنية حليفة لسلطة البايلك مثل "قبيلة هاشم" بمجانة.
- الحد من توسعاته ونفوذه ونشاطه السياسي والعسكري والاقتصادي.
- تأمين طرق المواصلات بين الجزائر وبايلك قسنطينة (بوعزيز، 2007، ص.39).
- حماية سكان المناطق المجاورة من السلطان عبد العزيز وكسب ودهم.
- إجبارهم على دفع الضرائب (مارمول، 1989، 338).
- تثبيت أقدام العثمانيين في النواحي الشرقية (الجيلالي، 1980، ص.91)، وتأكيد سلطتهم على كل تراب الجزائر.

(**) لقد بالغ جوليان في قوله أن فرقة الزواوة كانت أكثر إخلاصا للعثمانيين من غيرها من الفرق، حيث تخبرنا المصادر أنه غالبا ما لا يمكث القبائلي في خدمة السلطة إلا بضعة أشهر كما يشير إلى ذلك شلوصر في قوله: "وقلما يبقى من الرؤوس يتقاضى عليهما مبلغا محترما، يتسلح كما يبتغي ويترك مع عدد كبير من جماعته خدمة الباي".

- السيطرة على الأراضي الخصبة المحيطة بمنطقة القلعة، (أيت سوكي، 2008، ص.45) ولتكون مراكز دائمة للقوات العثمانية (ابن خروف، 2006، ص.104)، فإنه عند بناء الحصنين، وضعوا بها حاميات عسكرية وتركوا في كل حصن حوالي مائتي جندي أي أربعمائة جندي في كلا الحصنين.

هذا، بالإضافة إلى حاميات عسكرية تركية تعرف بالنوبة وفرسان قبائل المخزن،(*) الذين وضعوا على أهبة الاستعداد لخوض المعارك وحمل السلاح كلما طلب منهم قائد الحامية التركية ذلك (سعيدوني،2000، ص.268)، وتخرج هذه الحاميات كلما شعرت بتحركات مشبوهة من طرف الأهالي أو لمحاصرة عاصمة المقرانيين (وشن،2005، ص.90)، كما استطاعوا فرض رسوم على القوافل العابرة بنواحي مجانة والبيبان والحضنة (سعيدوني،1995، ص.319).

وباستمرار تهديد بني عباس على طرق المواصلات، وعدم تمكن العثمانيين من المرور إلى المناطق الشرقية من أقصر المسلكين (واد الساحل وأبواب الحديد)، قرر مصطفى باشا تشييد حصن آخر بسور الغزلان عام 1000هـ/1594م (Berbrugger,1857,p.93) على الطريق الرابط بين قسنطينة ودار السلطان عبر الحضنة، جنوب الطريق الذي كان يتحكم فيه بني عباس (ابن خروف، 2006، ص.112)، كما وضعوا فيه فرقة من قبائل المخزن (سعيدوني،2000، ص.268) لتأمين الطريق بين قسنطينة والجزائر ولمقاومة قوات المقرانيين من جهة أخرى التي تهدد الفرق المكلفة باستخلاص الضرائب (بوعزبز ، 2007، ص.39)، ولقمع الحركات الثورية (الجيلالي،1980، ص.359).

سادسا: التحكم في الأسواق الموسمية والأسبوعية

تعتبر أسواق منطقة القبائل عامة فضاءات سياسية واجتماعية وتجمعات اقتصادية، فلكل سوق نظامه الخاص حسب أعراف العرش الذي يقع فيه السوق (د.ن، سيرة الزواوة، *مخطوط*، ورقة.15). ونظرا للأهمية التي تلعبها السوق من الناحية السياسية، فإن الإدارة المركزية أحكمت قبضتها على هذه

(*) قبائل المخزن هي القبائل المتحالفة مع السلطة، وهي قبائل متمايزة في أصولها وأعراقها فمنهم من أغراهم الأتراك ومنحها الأراضي لتكون سندا لهم، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة، لتألف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها لخدمة الحكومة التركية، وهي قبائل معفاة من الضرائب و تتمتع بامتيازات اقتصادية وعسكرية، وتعمل على فرض الطاعة للأتراك، وتخضع القبائل المتمردة وتبقى هذه الأراضي تابعة للبايلك غير قابلة للمتاجرة، ولا يجوز اقتسامها بين الورثة، وبفعل الانتساب والاستقرار و النشأة على أراضي البايلك اكتسبت هذه المجموعات البشرية كيانا مستقلا متمايزا، ولم تعرف من أنسابها القديمة ومواطنها الأصلية إلا ما علق بتسمياتها الجديدة كقبائل الصحاري، وهاشم، والعبيد، والعثامنة في حين اتخذت الغالبية الكبرى من قبائل المخزن تسميات محلية وألقابا خاصة بها استمدتها من مواطنها الجديدة أو استقتها من الوظائف التي كانت تمارسها.

الأسواق بتعيين قائد يسهر على السير الحسن، والتحكم فيه بمثابة التحكم في قاصديه، وبواسطته يتمكن القائد من مراقبة السلع وفرض الضرائب واستخلاصها من الممتنعين، كما فرضوا على التجار غرامة بنسبة عشرة بالمئة من ثمن البضاعة (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.110). ويستعين القائد بمجموعة من فرسان المخزن (سعيدوني، 2000، ص.295)، والحامية التركية من أجل التحكم وبسط النفوذ فيها،وعندما تحس السلطة بأن سوقا يمكن أن تتعرض للخطر، وتؤدي إلى التمرد على الأتراك (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.110)، فإنها تعمل على تغيير موقعها.

سابعا: محاولة استمالة القبائل المحلية وتحويلها إلى قبائل مخزنية

اتبعت السلطة المركزية هذه الوسيلة خصوصا في المناطق السهلية وذلك من خلال تقسيم البلاد إلى بيالك[*] وأوطان (المدني، 1984، ص.332) وقرى وقبائل، والتي انقسمت بدورها إلى قبائل مخزنية وقبائل الرعية، وقبائل متحالفة وأخرى ممتنعة (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.105). ولهذا فمهما اختلفت التسميات، فإنها في نظرنا تعد كلها قبائل الرعية إلا أنها تختلف من حيث درجة خضوعها للسلطة المركزية.

وبالنسبة لقبائل المخزن التي اعتبرت حلقة وصل بين الأهالي والحاكم، والتي اعتبرت من أهم الوسائل التي استعملها العثمانيون لتدعيم حكمهم رغم قلة عددهم، خاصة بالريف الجزائري (سعيدوني، 1976، ص.68)، وهذا ما يفسر ظاهرة استمرار الحكم العثماني في الجزائر لأزيد من ثلاثة قرون رغم قلة عددهم. وإلا كيف نفسر استطاعة القوة التركية الضئيلة العدد الهيمنة على السلطة في الجزائر لمدة تزيد عن الثلاثة قرون؟ فهل الأخوة الإسلامية والخطر الخارجي كان كافيا لجعل الجزائريين على حد السواء يتقبلون هذا الحكم الذي نصب نفسه حملا ثقيلا على أكتافهم من أجل إبتزازات كثيرة (وولف، 1986، ص.175).

إننا لا نعتقد أن هذا السبب كاف، فالبطع لا، حيث أن هذه السياسة كونت مجموعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية (سعيدوني، 2000، ص.228)، وتعاونت معها لفرض سلطتها وحفظ الأمن وجمع الضرائب (ابن خروف، 2006، ص.106)، ولتكون لها سندا في المنطقة (سعيدوني، 2000، ص.228)، خاصة منطقة "البيبان" و"بير قاصد" و"خليل" و"برج بوعريريج" (وشن،

[*] قسمت الجزائر في العهد العثماني إلى أربعة بايليكات وهي: بايلك الشرق قسنطينة، بايلك الغرب وهران، بايلك التيطري المدية، ودار السلطان الجزائر، وتكون كلها تحت إمرة الباي المطلق الصلاحية في مقاطعته، والذي يعين مباشرة بأمر من داي الجزائر.

2005، ص.90). ومقابل هذه الخدمات، كانت هذه القبائل تتحصل على عدة امتيازات كالإعفاء من الضرائب (ابن خروف، 2006، ص.106).

أما بالنسبة لقبائل الرعية، والتي تتكون من مجموعات سكانية خاضعة مباشرة للبايلك وللمراقبة المستمرة من طرف قبائل المخزن (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص ص.108-109)، فهي تدفع الضرائب ولا تتمتع بأي إعفاء (ابن خروف، 2006، ص.106)، وبالتالي فإن هذه القبائل قد خضعت مباشرة للسلطة التركية وكثيرا ما لم يتورع الحكام في اضطهادها (القشاعي، 1990، ص.73).

أما عن قبائل الأحلاف، وهي المتعاملة مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين، فتعتمد على نفوذهم الديني وكفاءتها الحربية وبنسبها الشريف لحكم منطقتها (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.108). وقد كان أولاد مقران من ضمن قبائل الأحلاف في بعض الأحيان (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص. 109)، حيث كان لهذه القبائل تصرف داخلي ولم تكن في يوم من الأيام تحت حكم الأتراك (وولف، 1986، ص.175). ولقد سيطرت هذه القبائل على ثلثي بايلك الشرق، مما دفع البايات إلى التعامل معها، والتقرب منها، والاعتراف بشيوخها ومرابطيها وأعيانها، كما استعملت معها القوة لإخضاعها تحت سلطتها، عند رفض دفع المطالب المخزنية (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص ص.108-109).

وعلى النقيض من قبائل الأحلاف، هناك صنف آخر من السكان في المناطق الواقعة بالنواحي الجبلية بقي بعيدا عن السلطة التركية متحصنا بالمناطق الجبلية بالبيبان والبابور وجرجرة، وظل ممتنعا عن أيدي الحكام (سعيدوني، 1979، ص ص.48-49)، لم يكن الحال سهلا للتعامل معهم إلا بالتوسط لديهم عن طريق العائلات ذات النفوذ وشيوخ الزوايا والمرابطين (السلطة الروحية)، وقد تميزت بامتناعها عن دفع الضرائب وعدم اعترافها بالسلطة (القشاعي، 1990، ص ص.140-141).

وبوجود كل هذا النوع من القبائل – سواء المخزن أو الرعية – فقد نجح الأتراك العثمانيون في استمالتها إلى حد بعيد، وفي غالب الأحيان ما يفسر بسط نفوذهم على المنطقة وحضورهم فيها، كما انتهجوا هذه السياسة (استمالة القبائل) كوسيلة لمد نفوذهم على المنطق المجاورة، سواء كقبائل أحلاف أو كقبائل مرغمة على التعامل مع السلطة المركزية، رغم صعوبة إخضاعها وكثيرا ما لم تفلح أساليب الود في جلب انتباه هذه القبائل إلى ضرورة التحالف مع السلطة، فاستعمل الأتراك معها أسلوب القوة وذلك بشن حملات على القلعة والمناطق التابعة لها.

ثامنا: إتباع سياسة المصاهرة

لقد حاول الأتراك العثمانيون إقحام المرأة كوسيلة للتحالف وذلك لأغراض سياسية، وهي ليست سياسة جديدة (ابن خروف، 2006، ص.104)، فقد سعى "حسن بن خير الدين" أثناء عودته من مستغانم عام 965هـ/1558م منتصرا على الإسبان التصالح مع "عبد العزيز" أمير القلعة، إلا أن هذا الأمير رفض ذلك، ويبدو أنه لم يرفض الصلح فقط، وإنما رفض كذلك طلب المصاهرة (سي يوسف، 2005، ص.79)، لأن "حسن بن خير الدين" طلب الزواج من ابنته التي يقال أنها ذات جمال فائق (مارمول، 1989، ص.388)، وتقول المصادر أن "عبد العزيز" رد على "حسن" قائلا: « *إن البلاد ليست تركية حتى أناسبك*» (بوعزيز، 1975، ص.47).

ويعود سبب رفض "عبد العزيز" لمصاهرته إلى رغبة هذا الأخير في إقامة مملكة خاصة به مستقلة على الأتراك، ولم تربطه بهم أي صلات، خاصة بعد تمكنه من امتلاك جيش ومدفعية قوية (بوعزيز، 1975، ص.47). أما "حسن بن خير الدين"، فقد قصد من هذه المصاهرة منع "عبد العزيز" من تحقيق حلمه (وشن، 2005، ص.80) والانصياع له كونه صهرا، وبالتالي فقد فشل في استمالة بني عباس عن طريق المصاهرة (ألتر، 1989، ص.79)، وهو أكبر تحد تعرض له "حسن بن خير الدين" لأنه إهانة في نظر الأتراك، فمن ذا الذي يرفض مصاهرة الأمراء والسلاطين؟

ولأن رفض مصاهرة حاكم الجزائر من طرف "أمير بسيط" يحكم منطقة صغيرة كبني عباس يحطم شأنهم (الأتراك)، ولن يتقبله الأتراك بسهولة، وبالفعل لم يتقبلوه فكان سببا في قيام "حسن بن خير الدين" بتجهيز حملة ثانية على القلعة (بوعزيز، 1975، ص.47)، انتهت بمقتل "عبد العزيز" دون أن يتمكن الأتراك من إخضاع المقرانيين الذين عينوا مكانهم أخاه "أمقران" (ألتر، 1989، ص.79) وبايعوه على السمع والطاعة.

ومن الطبيعي أنه بعد هذه الأحداث سيوجه "حسن باشا" أنظاره إلى خصم "عبد العزيز"، وهي عائلة "بن القاضي" العدو اللدود لعائلة "عبد العزيز"، فطلب يد أحد أميرات هذه العائلة ولبي طلبه وتزوج التركي ابنة صاحب "كوكو" (مارمول،1989، ص ص.388-389).

كما جرب الأتراك العثمانيون مرة ثانية سياسة المصاهرة مع الإمارة لكن بطريقة غير مباشرة باعتبار أن الإمارة كانت تابعة لبايلك الشرق (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.108)، حيث وجد الباي "تشولاق Tchulak" (974هـ/981هـ) (1567م/1574م) نفسه مجبرا على محاربة المقرانيين (ابن العنتري، د.ت، ص.108)، في الوقت الذي كان يحارب قبيلة "الحناشة" الكبيرة، حيث تعذر عليه القتال على جبهتين في وقت واحد، فأدخل العلاقات العائلية، واستعمل المصاهرة، وطلب المساعدة من قبيلة

"الدواودة" الممثلة في شخص "أحمد بن يعلى بوعكاز" الذي كان على علاقة مصاهرة بالمقرانيين، لكنهم رفضوا هذه الوساطة، واستمروا في الحرب (ابن العنتري، د.ت، ص.31).

بينما يوجد رأي آخر يقول أن المقرانيين وافقوا على إنهاء الحرب ونجحت الوساطة وأمضيت معاهدة السلم (Gaid, s.d, p.13)، ولا نعتقد أن هذه الوساطة نجحت بحكم أن المقرانيين رفضوا من قبل من هو أعلى مرتبة "داي الجزائر"، فكيف يقبلون بمن هو أدنى منه "الباي تشولاق"، وسواء رضخ المقرانيون لسياسة المصاهرة أم رفضوها، فإن الأتراك العثمانيين حاولوا استعمال المرأة والمصاهرة لصالحهم كمحاولة لفرض نفوذهم على المنطقة.

تاسعا: استعمال القوة لإخضاع المقرانيين

عندما تفشل السلطة المركزية في إخضاع المنطقة بواسطة الوسائل المذكورة آنفا، فإنها تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لفرض نفوذها على السكان، واستخلاص الضرائب والرسوم، وذلك من خلال تجهيز الحملات – هذا إلى جانب الحملات الفصلية المعتادة – لترهيب السكان الممتنعين، وهي حملات واسعة النطاق (سعيدوني، 1985، ص.272)، غالبا ما تنتهي بالحصول على الغنائم الوفيرة والثروات الطائلة. وقد تستعمل فيها السلطة جميع الوسائل المدمرة كحرق المزروعات، وتدمير المنازل والحصون (سعيدوني، 1985، ص.91)، وإتلاف الأمتعة والأقوات (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.110)، وقطع أشجار الفواكه دون رحمة (Berbrugger, 1857, p.103)، وتخريب الأراضي التابعة للقبيلة من أجل فرض الصلح (Shaler, 2001, p.88)، وتضطر القبائل المتمردة تحت وطأة الظروف الاقتصادية المتردية والمهانة للاستسلام (وشن، 2005، ص.91).

بهذه الطريقة أخضع الأتراك قبائل "قرقور" التابعة لبني عباس خلال القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي حيث حصلوا منها على ضرائب متعددة، إضافة إلى التين والزيتون (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.110)، وكميات من الصوف والجلود (وشن، 2005، ص.91). ونفس الأسلوب اتبعه قياد "برج سيباو" لإخضاع القبائل المتمردة في جرجرة (أيت سوكي، 2004، ص.104)، حيث استخلصوا من "إمارة كوكو" كميات كبيرة من التين والزيتون تقدر قيمتها بسبع مائة ألف ريال (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.110). وهذا ما دفع الكثير من سكان "بني عباس" و"مجانة" التحول إلى طابع البداوة والتنقل المستمر فرارا من الحملات الفجائية (أيت سوكي، 2004، ص.110)، وإذا تعذر إخضاع القبائل الثائرة، فإن الحكام يلجؤون إلى تشتيتها وانتزاع الأراضي الخصبة منها (سعيدوني والبوعبدلي، 1984، ص.110).

الخاتمة

من خلال ما سبق ذكره، نستنتج أن الأتراك العثمانيين شاركوا في خلق طبقية في المجتمع بصورة غير مباشرة، وقد اتخذت تركيبة المجتمع شكلا هرميا من حيث الامتيازات والمكانة الإجتماعي، فكان على رأسه الطبقة الحاكمة القليلة العدد والكثيرة الامتيازات، ثم تأتي بعدها طبقة الكراغلة والحضر والأشراف التي تمتعت بحصولها على مناصب سامية في الدولة، كما احتلت قبائل المحزن أي المتحالفة بين السلطة المركزية قلب الصدارة في مجتمع الريف، ووضعت أسفل السلم الاجتماعي قبائل الممانعة أو الرعية، والتي كانت في نظر الأتراك العثمانيين قبائل متمردة خارجة عن نطاق السيطرة.

هذا ما خلق شعورا بالعداوة والصراع اتجاه الحكم المركزي بالعاصمة (دار السلطان)، ما زاد من اشتداد عداء هذه العائلات وبغضها لكل ما له علاقة بالأتراك العثمانيين، وزاد نفوذ العائلات الأرستقراطية مثل عائلة المقراني، الأمر الذي جعل السلطة المركزية تغير من سياستها اتجاه هذه العائلة، فغالبا ما كانت العلاقة بين "إمارة بني عباس" والسلطة المركزية يطبعها الصراع والعنف، وقليلا ما كانت هذه العلاقة موسومة بالصداقة والتبادل التجاري، وذلك باصدار "الفرامانات" لصالح شيوخ هذه العائلة، التي بقيت صامدة في وجه سياسة الأتراك العثمانيين في محاولة استمالتها واخضاعها.

فقد اتخذت السلطة الحاكمة عدة تدابير لربط مستقبل هذه العائلة وإسكاتها، خاصة إذا علمنا أنها تسيدت الطريق الوحيد الرابط بين دار السلطان وبايلك الشرق عن طريق "مضيق البيبان"، لهذا كانت معاملة السلطة المركزية لعائلة أولاد مقران خاصة ومتميزة، لكن هذا لم يمنعها من تنويع استراتيجيتها كالتقرب من شيوخ قبائل العائلة والمرابطين وأصحاب الرأي، وذلك بتقديمها لامتيازات عديدة وإصدار مراسيم التولية وإلغاء الضرائب مقابل تأمين الطرق الموجودة بأقاليم العائلة، أو قيام الشيوخ بدور الوسيط بين الحكومة والأهالي.

كما حاولت السلطة خلق تنافس وتناحر بين الإمارات المتجاورة، وذلك بتشجيع الصراع العشائري ومناصرة الأعراش القوية، وكذلك اعتمدت على استخدام القوة لشن الحملات العسكرية بين الحين والأخر، ما أدى بالعائلة المقرانية إلى قيامها بالتمرد والعصيان ضد الحكام الأتراك وحلفائهم من قبائل المخزن ومن القوى المجاورة، وذلك بقصد الحفاظ على استقلالها ونفوذها، وأدى ضغط السلطة الحاكمة وإصرارها على إخضاع هذه الإمارة إلى تفكك أسرة المقرانيين بعد وفاة أخر حاكم بالقلعة وهو "سي الناصر المقراني" سنة 1623م، ونقلت عاصمتها من "القلعة" ببجاية نحو "مجانة" بإقليم برج بوعريريج، حيث نجح الأتراك العثمانيين في مسعاهم ولم يعد لهده العائلة أي دور سياسي طيلة بقية الوجود العثماني بالجزائر، وانطفأ بريقها الذي حظيت به لأكثر قرن من الزمن.

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية:

- آلتر، سامح عزيز. (1989). *الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية*. (محمود علي عامر. ترجمة). (ط.1). بيروت: دار النهظة العربية.

- أيت سوكي، محند أكلي. (2008). *تأثير القوى الدينية في منطقة القبائل وأدوارها ومواطنها في مختلف الجوانب الحياتية من القرن (10 -13هـ /16-19م)*. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر.

- ابن خروف، عمار. (2006). *العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي*. (ج.1). الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.

- ابن العنتري، محمد الصالح. (د.ت). *الفريدة المؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- بوعزيز، يحي. (1975). *ثورة 1871: دور عائلتي المقراني والحداد*. الجزائر: الشؤكة الوطنية للنشر والتوزيع.

- بوعزيز، يحي. (2002). *دائرة الجعافرة، تاريخ وحضارة وجهاد*. الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع.

- بوعزيز، يحي. (2007). *الموجز في تاريخ الجزائر*. (ج.2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- الجيلالي، عبد الرحمن. (1980). *تاريخ الجزائر العام*. (ج.2). بيروت: دار الثقافة.

- خوجة، حمدان بن عثمان. (2005). المرآة. الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار.

- الزبيري، محمد العربي. (1984). *التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830*. (ط.2). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- سعيدوني، ناصر الدين. (1976). دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر. *مجلة الأصالة*. (ع.32). الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية.

- سعيدوني، نصر الدين. (1979). *النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية: 1800-1830*. الجزائر: الشركة الوكنية للنشر والتوزيع.

- سعيدوني، ناصر الدين. (1985). *دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- سعيدوني، ناصر الدين. (1995). معجم *مشاهير المغاربة*، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة.

- سعيدوني، ناصر الدين. (2000). ورقات جزائرية: دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- سعيدوني، ناصر الدين والبوعبدلي، المهدي. (1984). *الجزائر في التاريخ*. (ج.4).الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- (د.ن). سيرة الزواوة. *مخطوط بقسم المخطوطات بالمكتبة بالمكتبة الوطنية الجزائرية* (قسم 3012، ورقة 15).

- سي يوسف، محمد. (2005). المرأة والسلطة في الجزائر خلال العصر العثماني. *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية*. زغوان -تونس: منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

- شويتام، أرزقي. (2006). *المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني: 926– 1246هـ /1519-1830م*، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر: جامعة الجزائر.

- فرج، محمد صغير.(2002). *تاريخ تيزي وزو منذ نشأتها حتى سنة 1954*، (موسى زمولي، مترجم). الجزائر: منشورات زرياب.

- القشاعي، فلة.(1990). *النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771 - 1837*. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر: جامعة الجزائر.

- مارمول، كربخال. (1989). *افريقيا*. (محمد حجي وأخرون. مترجم). (ج.2). الرباط: دار المعرفة للنشر والتوزيع.

- المدني، أحمد توفيق. (1984). حرب *الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- وشن، مزيان. (2005). مجانة عاصمة إمارة المقرانيين. الجزائر: دار الكتاب العربي.

- وولف، جون.(1986). *الجزائر وأروبا*. (أبو القاسم سعد الله. مترجم).الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Berbrugger, Alain. (1857). Les époques militaire de la grande kabylie. Paris: Bastid librairie.

- Bey, Ahmed. (1949). Mémoires d'Ahmed bey. (Marcel Emerit. édité et commente) Revue Africaine. (N.13). Alger: O.P.U.

- Boulifa, Si Amar. (S.D). Le Djurdjura a travers l'histoire, depuis l'antiquité jusqu'en 1830, organisation et indépendance des Zouaoua. Paris : Berti. , pp 152-153.

- Feraud, Laurent Charles. (1869). Exploitation des forets de la karasta dans la kabylie oriental sous la domination turque. Revue Africaine. (N.13). Alger: O.P.U.

- Feraud, Laurent Charles. (1872). Histoire des villes de la provence de Constantine, Bordj Bouarriridj. Recueil de notice et mémoire de la société archéologique de la province de constantine. (Volume.15). Alger : Jourdan librairie éditeur.

- Gaid, Mouloud. (2002). l'Algérie sous les Turcs, Alger: Editions Mimouni.

- Gaid, Mouloud. (s.d). Chronique des beys de Constantine, Alger: O.P.U.

-Robin, Joseph Nil. (1873). Le Bey Mohamed, Revue Africaine. (N.17). Alger: O.P.U.

-Shaler,Wiliam. (2001). Esquisse de l'état d'Alger. Paris: édition Bouchen. p 88.